

## بسم الله الرحمن الرحيم (١)

ب/٩٤٩  
ص

(٢) / أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري قراءة عليه ، وهو يسمع ، وأنا أسمع ، فأقر به قال : أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيويه ، قراءة عليه ، وأنا أسمع ، قال : حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الله بن سيف السجستاني (٣) ، حدثنا (٤) الربيع بن سليمان قال :

قال محمد بن إدريس المطلبى الشافعى رضي الله عنه (٥) : الحمد لله بما (٦) هو أهله ، وكما ينبغي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ؛ فإن الله - جل ثناؤه - وضع رسوله موضع الإبانة (٧) لما افترض (٨) على خلقه في كتابه ، ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم .

وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصاً في كتاب الله فأبان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدى إلى صراط مستقيم ؛ صراط الله (٩) ، ففرض على العباد (١٠) طاعته ، وأمرهم بأخذ ما آتاهم ، والانتفاء عما نهاهم عنه .

وكان فرضه على كل (١١) من عاين رسوله - ومن بعده إلى يوم القيامة - واحداً في أن على كل طاعته ، ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه .

وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً - فدل على أن يؤخذ منهم ولهم بشهادات ، والشهادات أخبار ، ودل في كتابه على لسان نبيه (١٢) أن الشهود في الزنا أربعة ، وأمر في الدين بشاهدين ، أو شاهد (١٣) وامرأتين ، وفي الوصايا بشاهدين .

(١) البسمة ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢-٣) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٤) في (ص) : « أخبرنا » . (٥) في (ص) : « أخبرنا الشافعى قال » .

(٦) في (ص) : « كما » .

(٧) في (ص) : « وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله موضع الإبانة » .

(٨) في (ص) : « لما افترض الله » .

(٩) في (ص) : « فأبان الله في كتابه أن رسوله يهدى إلى صراط الله » .

(١٠) في (ص) : « عباده » .

(١١) « كل » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٢) في (ص) : « على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم » . (١٣) في (ص) : « بشاهد » .

وكانت حقوقاً سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها ؛ منها القتل وغيره ، أُخِذَ (١) عدد الشهود فيها (٢) من سنة أو إجماع ، وأُخِذَ أن يقتل (٣) في غير الزنا ، ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم ، ولم يجعلوه قياساً على الزنا ، وأخذ أن تؤخذ الأموال بشاهد وامرأتين ؛ لذكر الله إياهما في الدين وهو مال ، واخترنا (٤) أن يؤخذ المال بيمين وشاهد بسنة رسول الله ﷺ (٥) ، وأجزنا أن / يجب الحق في القسامة بدلائل قد وصفناها - وإن لم يكن مع الدلائل شاهد - بالخبر عن رسول الله ﷺ (٦) ، فكان (٧) ما فرض الله من الخبر عن رسول الله ﷺ مؤدَى خبراً كما تؤدى الشهادات خبراً .

1/٩٥٠  
ص

وشرط (٨) في الشهود ذوى عدل ومن نرصى (٩) ، وكان الواجب ألا (١٠) يقبل خبر أحد على شيء يكون له حكم حتى يكون عدلاً في نفسه ، ورضاً (١١) في خبره .

وكان بيننا إذا افترض الله علينا قبول أهل العدل أنه إنما كلفنا العدل عندنا ، على ما يظهر لنا ؛ لأننا لا نعلم مُغَيَّبَ غيرنا ، فلما تعبدنا الله بقبول الشهود على العدالة عندنا ، ودلت السنة على إنفاذ الحكم بشهاداتهم ، وشهاداتهم أخبار (١٢) - دل على أن قبول قولهم وعددهم تعبد ؛ لأنه لا يكون منهم عدد إلا وفي الناس أكثر منه، وكان في (١٣) قبولهم على اختلافهم مقبولاً من وجوه ما وصفت من (١٤) كتاب أو سنة ، أو قول عوام أهل العلم ، لا أن ما ثبت وشهد به عندنا (١٥) من قطعنا الحكم بشهادته إحاطة عندنا على المُغَيَّبِ ، ولكنه صدق على الظاهر (١٦) بصدق المخبر عندنا، وإن أمكن فيه الغلط، ففيه (١٧) ما دل على الفرض علينا من قبول الخبر عن رسول الله .

ولا يؤخذ عدد من يقبل خبره عنه ﷺ إلا بأحد الدلائل التي قبلنا بها عدداً من

- (١) في (ص) : « منها القليل وغير ما أخذ » . (٢) في (ص) : « منها » .
- (٣) في (ص) : « يقبل » . (٤) في (ص) : « وأجزنا » .
- (٥) انظر : اليمين مع الشاهد في آخر كتاب الاقضية من الام . أرقام : [ ٢٩٦١ - ٢٩٨٢ ] .
- (٦) انظر : باب القسامة من كتاب جراح العمد . وأرقام : [ ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ ] فيه .
- (٧) في (ص) : « وكان » .
- (٨) في (ص) : « وشرط الله » . (٩) في (ص) : « ممن يرضى » .
- (١٠) في (ص) : « أن » .
- (١١) في (ص) : « رضا بدون حرف العطف » .
- (١٢) في (ص) : « على إنفاذ الحكم بشهادتهم أخبار » .
- (١٣) لعل لفظ « في » زائدة . (١٤) في (ص) : « في » .
- (١٥) في (ص) : « لا أن ما شهد به عندنا » . (١٦) في (ص) : « المظاهر » .
- (١٧) « ففيه » : ليست في (ص) ، وأثبتها من (ب) .

الشهود، فرأينا (١) الدلالة عن رسول الله ﷺ بقبول خبر الواحد عنه ، فلزمنا - والله أعلم - أن نقبل خبره (٢) ، إذا كان من أهل الصدق، كما لزمنا قبول عدد من وصفت عدده في الشهادة، بل قبول خبر الواحد عنه أقوى سبباً بالدلالة عنه، ثم ما لم أعلم فيه خلافاً من أحد من ماضى (٣) أهل العلم بعد رسول الله ﷺ فتابعيهم (٤) إلى اليوم (٥) خبراً نصاً منهم ، ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود (٦) في بعض ما قبلناه فيه .

وقد كتبت في كتاب « جماع العلم » الدليل على ما وصفت مما اكتفيت (٧) في رد (٨) كثير منه في كتابي هذا ، وقد رددت منه جملاً تدل من لم يحفظ كتاب جماع العلم على ما وراءها إن شاء الله عز وجل .

فإن قال قائل : أفىكون الإخبار عن رسول الله ﷺ (٩) واحداً أو أكثر ؟

قيل : الخبر عن رسول الله ﷺ (١٠) خبران :

فخبر عامة عن عامة عن النبي ﷺ يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بألسنتهم وأفعالهم ، ويؤتوا به (١١) من أنفسهم وأموالهم ، وهذا ما لا يسع جهله (١٢) ، (١٣) وما كان على أهل العلم والعوام أن يستووا فيه ؛ لأن كلاً كلفه (١٤) ، كعدد الصلاة ، وصوم رمضان (١٥) ، وتحريم الفواحش ، وأن لله عليهم حقا في أموالهم .

وخبر خاصة في خاص الأحكام لم يكلفه العامة ولم يأت أكثره كما جاء الأول ، وكلف (١٦) علم ذلك من فيه الكفاية للخاصة (١٧) به دون العامة ، وهذا مثل ما يكون منهم (١٨) في الصلاة سهو يجب به سجود السهو ، وما يكون منهم (١٩) فيما لا يجب به (٢٠) سجود سهو ، وما يفسد الحج وما لا يفسده ، وما تجب به البدنة ، ولا تجب ،

(١) في (ص) : « فوجدنا » .

(٢) في (ص) : « بين أحد مما مضى » .

(٣) في (ص) : « رسول الله ﷺ وتابعيهم » .

(٤) في (ص) : « على ما وصفت فاكتفيت » .

(٥) في (ص) : « أي إعادة » .

(٦) في (ص) : « ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) » .

(٧) في (ص) : « ويؤتوه » .

(٨) في (ص) : « حمله » .

(٩) في (ص) : « ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) » .

(١٠) في (ص) : « في (ص) : « فكلف » .

(١١) في (ص) : « للقيام » .

(١٢) في (ص) : « ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) » .

(١٣) في (ص) : « منه » .

مما يفعل<sup>(١)</sup> مما ليس فيه نص كتاب ، وهو الذى<sup>(٢)</sup> على العلماء فيه عندنا - والله أعلم - قبول خبر الصادق على صدقه ، ولا يسعهم رده ، كما لا يسعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم<sup>(٣)</sup> ، وهو حق صدق عندهم على الظاهر ، كما يقال فيما شهد به الشهود ، فمن أدخل فى شىء من قبول خبر الواحد شيئاً دخل<sup>(٤)</sup> عليه فى قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص فى كتاب ولا سنة، مثل الشهود على القتل وغيره إن شاء الله .

فإن قال قائل : فأين الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله ﷺ ؟ قيل له إن

شاء الله :

[١] كان الناس مستقبلي بيت المقدس ثم حولهم الله عز وجل إلى البيت الحرام ، فأتى أهل قباء آت وهم فى الصلاة ، فأخبرهم أن الله عز وجل أنزل على رسوله كتاباً ، وأن القبلة حوكت إلى البيت الحرام ، فاستداروا إلى الكعبة وهم فى الصلاة .

[٢] وأن أبا طلحة وجماعة كانوا يشربون فُصِيخَ بُسْر ، ولم يحرم يومئذ من الأشرية شىء ، فاتاهم آت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت ، فأمرُوا أناساً فكسروا<sup>(٥)</sup> جرارَ شرابهم / ذلك .

٩٥٠/ب  
ص

ولا شك<sup>(٦)</sup> أنهم لا يُحدِّثون فى<sup>(٧)</sup> مثل هذا إلا ذكروه لرسول الله ﷺ إن شاء الله .

ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله ﷺ : قد كنتم على قبلة ، ولم<sup>(٨)</sup> يكن لكم أن تحوّلوا عنها ؛ إذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم ، أو يعلمكم جماعة ، أو عدد يسميهم<sup>(٩)</sup> لهم ، ويخبرهم أن الحجة تقوم عليهم بمثلها ، لا بأقل منها ، إن كانت لا تثبت عنده<sup>(١٠)</sup> بواحد ، والفساد

(١) فى ( ص ) : « وما تجب به الفدية وما لا تجب ما يفعل » .

(٢) فى ( ص ) : « وهو على الذى » . (٣) فى ( ص ) : « شهاداتهم » .

(٤) فى ( ص ) : « أدخل » . (٥) فى ( ص ) : « أمرُوا أناساً فكسروا » .

(٦) فى ( ص ) : « ولا أشك » . (٧) فى ( ص ) : « ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٨) فى ( ص ) : « لم » بدون حرف العطف . (٩) فى ( ص ) : « يسميه » .

(١٠) فى ( ص ) : « عندهم » .

[١] رواه الشافعى عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر نحوه ، وقد سبق فى الرسالة . رقم : [١٧] ( ص ٥٣ ، ٥٤ ) .

وفى كتاب الصلاة - فى من استبان الخطأ بعد الاجتهاد . رقم : [١٨٨] ، وهو متفق عليه من حديث مالك . [٢] رواه الشافعى عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك .

وقد سبق فى الرسالة رقم : [١٣٩] ( ص ١٨٧ ، ١٨٨ ) وسبق تخريجه هناك ، وهو متفق عليه من حديث مالك رحمه الله تعالى .

كما رواه فى كتاب الحدود - باب الأشرية . رقم : [ ٢٨٥٩ ] عن مالك به ، وخرج هناك أيضاً .

لا يجوز (١) عند رسول الله ﷺ ، ولا عند عالم ، وهرَاقَةٌ (٢) حلال فساد ، فلو لم تكن الحججة أيضا تقوم عليهم بخبر من أخبرهم بتحريم (٣) لأشبهه أن يقول : قد كان لكم حلالا ، ولم يكن لكم إفساده حتى أُعْلِمَكُم أن الله جل وعز (٤) حرمه، أو يأتيكم عدد يحدّه (٥) لهم يخبر عنى بتحريمه .

[٣] وأمر رسول الله ﷺ أم سلمة (٦) أن تعلم امرأة أن تعلم زوجها إن قبّلها وهو صائم لا يحرم عليه .

ولو لم (٧) ير الحججة تقوم عليه بخبرها إذا (٨) صدّقها، لم يأمرها - إن شاء الله (٩) - به .  
[٤] وأمر رسول الله أنيساً الأسلمى أن يغدو على امرأة رجل، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها .

وفى ذلك إفاتة نفسها باعترافها عند أنيس ، وهو واحد .

[٥] وأمر عمرو بن أمية الضمري أن يقتل أبا سفيان ، وقد سن عليه إن علمه أسلم لم يحل له قتله .

وقد يحدث الإسلام قبل أن يأتيه عمرو بن أمية .

- (١) فى (ص) : « لا يكون » .  
(٢) فى (ص) : « واهراقه » .  
(٣) فى (ص) : « بتحريم الخمر » .  
(٤) « جل وعز » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
(٥) فى (ص) : « أو لم يأتيكم عدد يحدهم لهم » .  
(٦) « أم سلمة » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
(٧) فى (ص) : « ولولا » .  
(٨) فى (ص) : « إذ » .  
(٩) « إن شاء الله » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

[٣] رواه الشافعى فى الرسالة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : أن رجلاً قبّل امرأته وهو صائم ... الحديث . رقم [١٣٧] (ص ١٨٥ ، ١٨٦) .

وهو مرسل ، ولذلك قال الشافعى : وقد سمعت من يصل هذا الحديث ، ولا يحضرنى ذكر من وصله . وقد وصله عبد الرزاق :

\* المصنف : (٤/١٨٤) كتاب الصوم - باب القبلة للصائم - عن ابن جريج قال : أخبرنى زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار ... فذكر نحو حديث مالك . (رقم ٨٤١٢) .  
وله شاهد من حديث عمر بن أبى سلمة عن رسول الله ﷺ عند مسلم [٢/٧٧٩ - (١٣) كتاب الصيام - (١٢) باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة ] .

[٤] رواه الإمام الشافعى فى كتاب الحدود - باب النفى والاعتراف فى الزنا . رقم : [٢٧٥٧] عن مالك .

[٥] ذكره الشافعى فى كتاب سير الأوزاعى من الأم . رقم : [٤١٩٧] باب الرجل يغتم وحده .

وفى كتاب الحكم فى قتال المشركين - الحربى إذا لجأ إلى الحرم . رقم : [٢١٧٠] .

وخرج فى الموضوعين .

[٦] وأمر أنيساً ، أو عبد الله بن أنيس - شك الربيع - أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله .

ومن سنة رسول الله ﷺ لو أسلم ألا يقتله ، وكل هؤلاء من معاني ولاته ، وهم (١) واحد واحد ، يمشون الحكم (٢) بأخبارهم .

وبعث رسول الله ﷺ بعماله (٣) واحدا واحدا ، ورسله واحداً واحداً .

وإنما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ، ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ، ويعطوهم ما لهم ، ويقيموا عليهم الحدود ، وينفذوا فيهم الأحكام ، ولم يبعث منهم واحداً إلا مشهوراً بالصدق عند من بعثه إليه ، ولو لم تقم الحجة عليهم بهم - إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها (٤) أهل صدق عندهم - ما بعثهم ، إن شاء الله .

[٧] وبعث أبا بكر واليا على الحج ، فكان في معنى عماله .

[٨] ثم بعث عليا بعده بأول سورة براءة فقرأها في مجمع الناس في الموسم ، وأبو بكر

(١) في (ص) : « وهو » .

(٢) في (ب) : « يتصور الحكم » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٣) في (ص) : « وبعث رسول الله ﷺ عماله » . (٤) في (ص) : « وجهها إليهم » .

[٦] ذكره الشافعي في كتاب الجهاد - باب تفريع فرض الجهاد . رقم : [١٩٠٢] وخرَّج هناك ، وذكره هناك : « ابن أنيس » كما قال في كتاب سير الأوزاعي - في باب الرجل يغتم وحده : « وبعث عبد الله بن أنيس سرية وحده » . رقم : [٤١٩٨] .

فلم يشك في الموضوعين ، مما يدل على أن الشك من الربيع .

[٧] \* خ : (١/٤٩٨) (٢٥) كتاب الحج (٦٧) باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك - عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس ؛ ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . (رقم ١٦٢٢) . وكان ذلك سنة تسع .

وفي (٣/٢٣٤ - ٢٣٥) (٦٥) كتاب التفسير - (٩) سورة براءة (٢) باب : « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » عن سعيد بن عفير ، عن الليث به ، وزاد : قال حميد بن عبد الرحمن : ثم أورد رسول الله ﷺ على ابن أبي طالب ، وأمره أن يؤذن ببراءة . قال أبو هريرة : فأذن معنا على يوم النحر في أهل منى ببراءة ، وألا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . (رقم ٤٦٥٥) .

وفي (٣) باب « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر » - عن عبد الله بن يوسف ، عن الليث به . (رقم ٤٦٥٦) .

\* م : (٢/٩٨٢) (١٥) كتاب الحج (٧٨) باب لا يحج البيت مشرك - من طريق ابن وهب ، عن عمرو ويونس ، عن ابن شهاب به .

وليس فيه قصة بعث على رضي الله عنه . (رقم ١٣٤٧/٤٣٥) .

[٨] انظر التخريج السابق .

واحد ، وعلى واحد ، وكلاهما بعته بغير الذي بعث به صاحبه ، ولو لم تكن الحجة تقوم عليهم بيعته (١) كل واحد منهما ؛ إذ كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق ، وكان من جهلها من عوامهم يجد (٢) من يثق به من أصحابه يعرف صدقهما - ما بعث منهما واحدا ، فقد (٣) بعث علياً يعطيهم نقض (٤) مدد وإعطاء مدد ، ونبذ إلى قوم ، ونهى عن أمور ، وأمر بأخرى ، وما كان لأحد من المسلمين بلّغه علياً أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ، ولا مأمور بشيء ولا منهي عنه برسالة علياً - أن يقول له : أنت واحد ، ولا تقوم (٥) علياً الحجة بأن رسول الله (٦) بعثك إليّ ؛ بنقض شيء جعله لي ولا بإحداث (٧) شيء لم يكن لي ، ولا لغيري ، ولا بنهي عن أمر لم أعلم رسول الله ﷺ نهى عنه ، ولا بإحداث أمر لم أعلم رسول الله (٨) أحدثه .

وما يجوز هذا لأحد في شيء قطعه عليه علياً برسالة النبي (٩) ، ولا أعطاه إياه ، ولا أمره به ، ولا نهاه عنه بأن يقول : لم أسمع من رسول الله ، أو ينقله إليّ عدد ، أو لا أقبل (١٠) فيه خبرك وأنت واحد ، ولا كان لأحد وجه إليه رسول الله عاملاً ، يعرفه أو لا يعرفه (١١) له من يُصدِّقه صدِّقه أن يقول له العامل : عليك أن تعطى كذا وكذا (١٢) أو تفعل بك كذا ، فيقول : لا أقبل هذا منك ؛ لأنك واحد حتى ألقى رسول الله ، / فيخبرني أن علياً ما قلت أنه علياً فأفعله عن أمر رسول الله ، لا عن خبرك .

وقد يمكن أن يغلط أو يجهل (١٣) بينة عامة يشرط في عددهم وإجماعهم على الخبر عن رسول الله ﷺ وشهادتهم معا أو مفترقين ، ثم لا يذكر أحد من خبر العامة عدداً أبداً إلا وفي العامة عدد أكثر منه ، ولا من اجتماعهم حين يخبرون وتفرقهم تشيبتا (١٤) إلا أمكن في زمان النبي ﷺ أو بعض زمانه ، حين كثر أهل الإسلام ، فلا يكون لتشيبت الأخبار غاية أبداً ينتهي إليها ، ثم لا يكون هذا لأحد من الناس أجوز منه لمن قال هذا ورسول الله بين ظهرائه ؛ لأنه قد (١٥) يدرك لقاء رسول الله ، ويدرك ذلك له أبوه ،

1/901  
ص

(٢) في (ص) : « وجد » .

(٤) في (ص) : « بعض » .

(٦) في (ص) : « أن رسول الله ﷺ » .

(٨) في (ص) : « لم أعلم أن رسول الله ﷺ » .

(١٠) في (ص) : « فلا أقبل » .

(١٢) في (ص) : « تعطى كذا أو تفعل كذا » .

(١٤) في (ص) : « شيئا » .

(١) في (ص) : « بيعته » .

(٣) في (ص) : « وقد » .

(٥) في (ص) : « تقوى » .

(٧) في (ص) : « لإحداث » .

(٩) في (ص) : « مقاله النبي ﷺ » .

(١١) في (ص) : « أو يعرفه » .

(١٣) في (ص) : « أن تغلط أو تجد » .

(١٥) « قد » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

وولده ، وإخوته وقرابته، ومن يصدقه في نفسه ، ويفضل صدقه له بالنظر له ؛ فإن الكاذب قد يصدق نظرا له (١) ، وإذا لم يجز هذا لأحد يدرك لقاء رسول الله ﷺ ، ويدرك خبر من يصدق من أهله والعامه عنه - كان لمن جاء بعد رسول الله من لا يلقاه في الدنيا أولى ألا يجوز .

ومن زعم أن الحججة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره :

[٩] فما يقول في معاذ، إذ بعثه رسول الله إلى أهل اليمن واليا ومحاربا من خالفه، ودعا قوماً لم يلقوا النبي ﷺ إلى أخذ الصدقة منهم، وغيرها ، فامتنعوا فقاتلهم، وقاتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله .

ولم يكن عند من قاتل معه أو أكثرهم إلا صدق معاذ عندهم بأن النبي ﷺ أمره بقاتلهم؛ إذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصر معاذ ، وتصديقه عن النبي ﷺ ، وكانت الحججة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ ، حتى قتله معاذ وهو محجوج ، ومعاذ لله مطيع .

وما يقول فيمن كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى من بعث ، فيدعوهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية، فإن أبوا قاتلهم، أكان أمير الجيش والسرية، والجيش والسرية مطيعين لله فيمن قاتلوا ، ومن امتنع ممن دعوه محجوجاً ، وقد كانت سراياه تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر ، أم لا ؟

فإن زعم أن من جاءه معاذ ، وأمراء سراياه محجوجا (٢) بخبرهم فقد زعم أن الحججة تقوم بخبر الواحد ، وإن زعم أن لم تقم عليهم حجة فقد أعظم القول ، وإن قال : لم يكن هذا أنكر خبر العامة عن من وصفت ، وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامه .

(١) في (ص) : « فإن الكاذب يصدق من نظر له » .

(٢) في (ص) : « محجوج » .

[٩] \* ص : (١/٤٥٠ - ٤٥١) (٢٤) كتاب الزكاة - (٤١) باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة - عن أمية بن بسطام ، عن يزيد بن زريع ، عن روح بن القاسم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً ؓ على اليمن قال : « إنك تندم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا الصلاة فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم ، وترد على فقرائهم ، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم ، وتوق كرائم أموال الناس » . (رقم ١٤٥٨).

\* م : (١/٥٠) (١) كتاب الإيمان (٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام - من طريق وكيع عن زكريا ابن إسحاق ، عن يحيى بن نحوه . رقم : (١٩/٢٩).

وما يقول (١) في امرئ يبادية من الله عليه بالإسلام ، ثم تنحى إلى باديته ، فجاء أخوه وأبوه وهما صادقان عنده ، فأخبراه أن النبي ﷺ (٢) حرم شيئاً أو أحله ، فحرمه أو أحله ، أياكون مطيعاً لله بقبول خبرهما ؟

فإن قال: نعم فقد ثبت خبر الواحد ، وإن قال: لا ، خرج مما لم أعلم فيه مخالفاً ، فإنى لم أحفظ (٣) عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لى (٤) عن من ألقى من أهل العلم ألا يثبت إلا ما وصفت من أمر أبى بكر وعلى وغيرهما من عمال النبي ﷺ على الانفراد .

ولا يجوز أن يبعث (٥) النبي ﷺ إلا بما تقوم به الحجّة لمن يبعث إليه (٦) ، وعلى من بعث (٧) إليه النبي ﷺ (٨) ، ولم أعلم مخالفاً من أهل العلم فى أن لم يكن لأحد وصل إليه عامل رسول الله ﷺ ورسوله ، ممن سمينا أو لم نسم (٩) من عماله ورسوله ، أن يمنعه شيئاً أعلمه أنه يجب عليه ، ولا أن يرد حكماً حكم به عليه ، ولا أن يعصيه فيما أمره به ، مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه ؛ لأن رسول الله ﷺ لا يبعث إلا بما تقوم به الحجّة ، فكل من بعث رسول الله واحد ، ثم لم أعلم (١٠) الناس منذ قبض الله / رسوله ﷺ اختلفوا فى أن خليفتهم ، ووالى المصر لهم ، وقاضى المصر واحد ، وليس من هؤلاء واحد عدل يقضى فيقول : شهد عندى فلان وفلان ، وهما عدلان ، على فلان أنه قتل فلاناً ، أو أنه ارتد عن الإسلام ، أو (١١) أنه كذب فلاناً ، أو أنه أتى فاحشة مما يجوز فيه شاهدان ؛ إلا جاز أن يقام عليه ما وصفه هؤلاء ، ولا حاكم يعرف بعدل يكتب بأنه قضى لفلان على فلان بكذا من المال ، وبالدار التى فى موضع كذا ، ولا لأحد بأنه ابن فلان ووارثه ، ولا شىء (١٢) من حقوق الناس إلا أنفذه الحاكم المكتوب إليه ، وكل حاكم جاء بعده ، ولا يكتب به إلى حاكم ببلد من بلدان أهل الإسلام لأحد ، ولا على أحد إلا أنفذه له ، وليس فيه عند أحد أنفذه له علم إلا بقول الحاكم الذى قضى به ، ولا عند الحاكم المكتوب إليه علم أن أحداً شهد عند القاضى الذى ذكر أنه شهد عنده إلا بخبر ذلك القاضى .

والقاضى واحد ، فقد أجازوا خبره فى جميع أحكام الناس ، فكذلك (١٣) الخليفة

(١) فى (ص) : « فما تقول » .

(٢) فى (ص) : « رسول الله » .

(٣) فى (ص) : « أحفظه » .

(٤) « لى » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) فى (ص) : « ولا يجوز أبعث » .

(٦) فى (ص) : « بعثه » .

(٧) فى (ص) : « ممن سمينا ولم نسم » .

(٨) فى (ص) : « نعلم » .

(٩) فى (ص) : « أو » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٠) فى (ص) : « بئىء » .

(١١) فى (ص) : « وكذلك » .

والوالى العدل .

وفيما وصفت من أنهم لم يختلفوا فى هذا دليل على أن الحجة فى الحكم الذى لم يكلفه العباد كلهم تقوم بخبر الواحد ، مع أنى لم أعلم أحداً حكى عنه من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين إلا ما يدل على قبول خبر الواحد .

وكان (١) عمر بن الخطاب فى لزومه رسول الله ﷺ حاضراً ومسافراً ، وصحبته له ومكانه من الإسلام ، وأنه لم يزايل المهاجرين بمكة ، والمهاجرين والأنصار بالمدينة ، ولم يزايله عامة منهم فى سفر له ، وأنه مقدّم عندهم فى العلم والرأى وكثرة الاستشارة لهم ، وأنهم يبدءونه بما علموا ، فيقبله من كل من جاء به ، وأنه يعلم أن قوله حكم ينفذ على الناس فى الدماء والأموال والفروج .

[١٠] يحكم بين أظهرهم أن فى الإبهام خمس عشرة (٢) من الإبل ، وفى المسبحة والوسطى عشراً (٣) ، (٤) وفى التى تلى الخنصر تسعاً (٥) ، وفى الخنصر ستاً (٦) ، قضى على ذلك كثير ممن حكى عنه فى زمانه والناس عليه ، حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم فيه : وفى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل . فصار الناس إليه ، وتركوا ما قضى به عمر مما وصفت ، (٧) وساواوا (٨) بين الخنصر والوسطى التى قضى فيها (٩) عمر مما وصفت (١٠) وساواوا بين الخنصر التى قضى

(١) فى (ص) : « فكان » . (٢) فى (ص) : « خمس عشر » .

(٣) فى (ص) : « عشر عشر » .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) فى (ص) : « ست » . (٧ - ١٠) ما بين الرقمين ساقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص) .

(٨) فى (ب) : « وسواوا » . (٩) « فيها » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

[١٠] \* مصنف عبد الرزاق : (٣٨٤ / ٩ - ٣٨٥) كتاب العقول - باب الأصابع - عن الثورى ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر جعل فى الإبهام خمس عشرة ، وفى السبابة عشراً ، وفى الوسطى عشراً ، وفى البنصر تسعاً ، وفى الخنصر ستاً ، حتى وجدنا كتاباً عند آل حزم عن رسول الله ﷺ أن الأصابع كلها سواء فأخذ به . رقم : (١٧٦٩٨) .

وعن معمر ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصارى ، عن ابن المسيب قال : قضى عمر بن الخطاب فى الأصابع بقضاء ، ثم أخير بكتاب كتبه النبى ﷺ لآل حزم ، فى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل ، فأخذ به ، وترك أمره الأول . رقم : (١٧٧٠٦) .

وانظر تخريج كتاب عمرو بن حزم فى رقمى : [١٩٨٨ ، ٢٠٨١] . فى كتابى : قتال أهل البغى والردة - باب فىمن يجب قتاله من أهل البغى ، وكتاب الحكم فى قتال المشركين - العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب - من الأم .

وقد رواه الإمام الشافعى عن مالك - فى كتاب جراح العمى - عقل الأصابع . رقم : [٢٦٧٨] .

وقد صحح كثير من الأئمة هذا الكتاب كما بينا فى التخريج . والله عز وجل وتعالى أعلم .

فيها عمر بست والإبهام التي قضى فيها بخمس عشرة .

وكذلك يجب عليهم ، ولو علمه عمر كما علموه لقبله ، وترك ما حكم به إن شاء الله ، كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي ﷺ ، غير ما كان هو يقول ، فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله ﷺ وكذلك يجب عليه .

قال الشافعي - رحمه الله : ولا أحسبه قال بما قال من ذلك ، وقيل ذلك من قبله ، من المقضى له ، والمقضى عليه وغيرهم ، إلا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله ﷺ قضى في اليد بخمسين (١) من الإبل ، وكانت (٢) اليد خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعتها وجمالها ففضل بعضها على بعض ، ولو لم يكن عن رسول الله ﷺ أن في كل إصبع عشرا صرنا إلى ما قال عمر ، أو ما أشبهه ، وعلمنا أن الخنصر لا تشبه (٣) الإبهام في الجمال ولا المنفعة .

وفي هذا دليل على ما قلت: من أن الخبر عن رسول الله ﷺ يستغنى بنفسه ، ولا يحتاج إلى غيره ، ولا يزيده (٤) غيره إن وافقه قوة ، ولا يوهنه إن خالفه غيره ، وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخبر عنه ، فإنه (٥) متبوع لا تابع ، وأن حكم بعض أصحاب رسول الله إن كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا / إلى الخبر عن رسول الله ، وأن يتركوا ما يخالفه ، ودليل على (٦) أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله ﷺ ، وأن يتركوا ما يخالفه ، ودليل على (٧) أنه يعزب على المقدم الصحة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره .

[١١] وكان عمر بن الخطاب يقضى أن الدية للعاقلة ، ولا يورث امرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر (٨) .

[١٢] قال الشافعي رحمه الله : وسأل عمر بن الخطاب (٩) من عنده علم عن النبي ﷺ في الجنين ؟ فأخبره حمل بن مالك أن النبي ﷺ قضى فيه بغرة ، فقال عمر بن الخطاب (١٠) :

(١) في (ص) : « بخمس » .

(٢) في (ص) : « فكانت » .

(٣) في (ص) : « لا يشبه » .

(٤) في (ص) : « يزيده » .

(٥) في (ص) : « وإنه » .

(٦) (٧ - ٦) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتاه من (ب) .

(٨) في (ص) : « عمر بن الخطاب » .

(٩) ، (١٠) « ابن الخطاب » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

[١١] رواه الشافعي في كتاب جراح العمدة - باب ميراث الدية . رقم : [٢٦٨٧] . وخرج هناك .

[١٢] رواه الشافعي في كتاب جراح العمدة - باب دية الجنين . رقم : [٢٧١٥] . وخرج هناك .

إن كدنا أن نقضى فى مثل هذا برأينا ، أو قال : لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا .  
وفى كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد، إذا كان صادقا عند من أخبره، ولو جاز  
لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب (١) أن يقول للضحك: أنت رجل من أهل  
نجد ، ولحمل بن مالك : أنت رجل من أهل تهامة لم تريا رسول الله ﷺ ، ولم تصحبا  
إلا قليلاً ، ولم أزل معه ، ومن معى من المهاجرين والأنصار فكيف عَزَبَ هذا عن  
جماعتنا ، وعلمته أنت ، وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتنسى ، بل رأى الحق اتباعه  
والرجوع عن رأيه فى ترك توريث المرأة من دية زوجها ، وقضى فى الجنين بما أعلم من  
حضر أنه لو لم يسمع عن النبى فيه شيئاً أنه قضى فيه بغيره ، كأنه يرى أن الجنين إن كان  
حيّاً ففيه مائة من الإبل ، وإن كان ميتاً فلا شىء فيه .

ولكن الله تعبه والخلق بما شاء على لسان نبىه ، فلم يكن له ، ولا لأحد إدخال  
« لِمَ » ولا « كَيْفَ » ولا شيئاً من الرأى على الخبر عن رسول الله ﷺ (٢) ، ولا رده  
على من يعرفه بالصدق فى نفسه ، وإن كان واحداً .

[١٣] وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف فى أخذ الجزية من  
المجوس، ولم يقل: لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن نأكل ذبائحهم وننكح نساءهم، ولو لم  
يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم .

[١٤] وقبل خير عبد الرحمن بن عوف فى الطاعون، ورجع بالناس عن خيره، وذلك

(١) « ابن الخطاب » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٢) فى ( ص ) : « عن النبى ﷺ » .

[١٣] \* خ : (٤٠٦/٢) (٥٨) كتاب الجزية والموادعة (١) باب الجزية والموادعة - عن على بن عبد الله ، عن  
سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن بجالة قال ... ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد  
عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر . رقم : (٣١٥٧) .

[١٤] \* خ : (٤٢/٤) (٧٦) كتاب الطب (٣٠) باب ما يذكر فى الطاعون - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك ،  
عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، فلما كان بسرغ بلغه أن  
الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم به بأرض فلا  
تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا ، فراراً منه » . رقم : (٥٧٣٠) .

وعن عبد الله بن يوسف ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد  
ابن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن عبد الله بن عباس ، أن عمر بن  
الخطاب ... فذكر نحوه فى حديث طويل . رقم : (٥٧٢٩) .

\* م : (٤/١٧٤٠ - ١٧٤١) (٣٩) كتاب السلام (٣٢) باب الطاعون - عن يحيى بن يحيى التميمى ، عن  
مالك به . رقم : (٢٢١٩/٩٨) .

أنه يعرف صدق عبد الرحمن ، فلا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله ﷺ .

قال الشافعي رحمة الله عليه: فإن قال قائل: فقد (١) طلب عمر بن الخطاب من (٢) مخبر عن النبي ﷺ مخبراً آخر غيره معه عن النبي ﷺ (٣) (٤) .

قيل له : إن قبول عمر لخبر (٥) واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع مخبر مخبراً غيره إلا استظهاراً ، لا أن الحججة تقوم عنده بواحد مرة ، ولا تقوم أخرى .

وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود ، فإن لم يفعل قبل الشاهدين ، وإن فعل كان أحب إليه ، أو أن يكون عمر جهل المخبر ، وهو - إن شاء الله - لم يقبل خبر من جهله ، وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه ، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير .

[١٥] وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي ﷺ أمرها أن تمكث في بيتها ، وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله ، فاتبعه ، وقضى به .

[١٦] وكان ابن عمر يخبر الأرض (٦) بالثلث والرابع ، لا يرى بذلك بأساً ، فأخبره

(١) في (ص) : « قد » . (٢) في (ص) : « منع » .

(٣) « عن النبي ﷺ » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٤) من أمثلة ذلك طلب عمر من أبي موسى حين أخبره بحديث الاستئذان ثلاثاً أن يأتي له بيته أو من يشهد معه ، فجاه له بأبي سعيد الخدري :

خ : (١٣٩/٤) (٧٩) كتاب الاستئذان (١٣) باب التسليم والاستئذان ثلاثاً - عن علي بن عبد الله ، عن سفيان ، عن يزيد بن خصيفة ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً ، فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » ، فقال : والله لتقيم عليه بيته ، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ ؟

فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم ، فقامت معه ، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك . رقم : (٦٢٤٥) .

م : (١٦٩٤/٤) (٣٨) كتاب الآداب (٧) باب الاستئذان - من طريق سفيان بن عيينة به . رقم : (٢١٥٣/٣٣) .

(٥) في (ص) : « خبره » . (٦) المخابرة : استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها .

[١٥] رواه الشافعي عن مالك في كتاب العدد - باب مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها . رقم : [٢٥٤٨] .

وانظر رقم : [١٧٨٣] في كتاب الوصايا - باب الوصية للزوجة .

[١٦] \* خ : (١٥٩/٢) (٤١) كتاب الحث والمزارعة (١٨) باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر - عن سليمان بن حرب ، عن حماد ، عن أيوب ، عن نافع : أن ابن =

رافع أن النبي نهى عنها ، فترك ذلك بخبر رافع .

[١٧] وكان زيد بن ثابت سمع النبي ﷺ يقول : « لا يصدرنَّ أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت » ، يعنى طواف الوداع بعد طواف الزيارة ، فخالفه ابن عباس ، وقال : تصدر الحائض دون غيرها ، فأنكر ذلك زيد على ابن عباس ، فقال ابن عباس : سل أم سلمة ، فسألها ، فأخبرته أن النبي ﷺ رخص للحائض فى أن تصدر ، ولا تطوف ، فرجع إلى ابن عباس فقال : وجدت الأمر كما قلت .

[١٨] وأخبر (١) أبو الدرداء معاوية أن النبي ﷺ نهى عن بيع / باعه معاوية ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ، فقال أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ، أخبره عن رسول الله ، ويخبرني عن رأيه (٢) ؟! لا أسألك بأرض ، فخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ، ولم يره يسعه مسأكتته ؛ إذ لم يقبل منه خبره عن النبي .

ولو لم تكن الحججة تقوم عليه عند أبى الدرداء بخبره - ما كان رأى (٣) أن مسأكتته

(١) فى (ص) : « وأخبرنا » .

(٢) فى (ص) : « ما كان ما رأى » .

= عمر رضي الله عنه كان يكرى مزارعة على عهد النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وصدراً من إمارة معاوية ، ثم حدث عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع ، فذهب ابن عمر إلى رافع ، فذهبت معه ، فسأله ، فقال : نهى النبي ﷺ عن كراء المزارع ، فقال ابن عمر : قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء ، وبشئ من التبن - رقم : ( ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ ) .

وعن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : كنت أعلم فى عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى ، ثم خشى عبد الله أن يكون النبي ﷺ قد أحدث فى ذلك شيئاً لم يكن يعلمه ، فترك كراء الأرض - رقم : ( ٢٣٤٥ ) .

\* م : ( ١١٨١ / ٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٧ ) باب كراء الأرض - عن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ، عن أبيه ، عن جده ، عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، أن عبد الله ابن عمر كان يكرى أرضيه حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصارى كان ينهى عن كراء الأرض . . . قال رافع بن خديج لعبد الله : سمعت عمى - وكانا قد شهدنا بدرًا - يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، قال عبد الله : لقد كنت أعلم فى عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى ، ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث فى ذلك شيئاً لم يكن علمه ، فترك كراء الأرض - رقم : ( ١٥٤٧ / ١١٢ ) .

رواه الشافعى فى الرسالة عن سفیان ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر - رقم [ ١٥٥ ] (ص ٢٠٥) .

[١٧] رواه الشافعى مسنداً فى كتاب الحج - باب ترك الحائض الوداع - رقم : ( ١١٩٤ ) ، وقد رواه مسلم .

[١٨] رواه الشافعى فى الرسالة عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبى سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها ، فقال أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ، فقال أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ، أخبره عن رسول الله ، ويخبرني عن رأيه ؟! لا أسألك بأرض - رقم [ ١٥٦ ] (ص ٢٠٦) .

عليه ضيقة .

ولم أعلم أحدا من التابعين (١) أخبر عنه إلا قبل خبر واحد، وأفتى به، وانتهى إليه؛ فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده، وأبى سعيد وحده عن النبي ﷺ ويجعله سنة (٢).

وعروة يصنع ذلك فى عائشة، ثم يصنع ذلك فى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب (٣)، وفى حديث يحيى بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عمر وعبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر، عن النبي ﷺ، ويثبت كل ذلك سنة (٤) (٥).

(١) فى (ص) : « ولم أعلم من التابعين أحداً » .

(٢) قال الإمام الشافعى فى الرسالة :

« وجدنا سعيداً بالمدينة يقول : أخبرنى أبو سعيد الخدرى عن النبي ﷺ فى الصنف فثبت حديثه سنة .

« ويقول : حدثنى أبو هريرة عن النبي ﷺ، فثبت حديثه سنة، ويروى عن الواحد غيرهما فثبت حديثه

سنة » (ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ) .

(٣) فى (ص) : « خالد » .

(٤) فى (ص) : « وجدت ذلك كل سنة » .

(٥) قال الإمام فى الرسالة :

« ووجدنا عروة يقول : حدثنى عائشة أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمآن فثبت سنة ، ويروى

عنها عن النبي ﷺ شيئاً كثيراً فثبتها سنناً ، يحل بها ويحرم .

« وكذلك وجدناه يقول : حدثنى أسامة بن زيد عن النبي ﷺ ، ويقول : حدثنى عبد الله بن عمر عن

النبي ﷺ ، وغيرهما ، فثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة .

« ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثنى عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر ، ويقول : حدثنى

يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، عن أبيه ، عن عمر ، ويثبت كل واحد من هذا خبراً عن عمر » رقم

[١٥٧] (ص ٢٠٧ ، ٢٠٨) .

وكذلك وجدناه يقول : حدثنى أسامة بن زيد عن النبي . ويقول : حدثنى عبد الله بن عمر عن النبي

وغيرهما . فثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة .

ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثنى عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر . ويقول : حدثنى

يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر . ويثبت كل واحد من هذا خبراً عن عمر .

ووجدنا القاسم بن محمد يقول : حدثنى عائشة عن النبي ، ويقول فى حديث غيره : حدثنى ابن عمر

عن النبي ، ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة .

ويقول : حدثنى عبد الرحمن ومجمع ابنا يزيد بن جارية عن خنساء بنت خذّام عن النبي . فثبت خبرها

سنة وهو خبر امرأة واحدة .

ووجدنا على بن حسين يقول : أخبرنا عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي قال : « لا يرث

المسلم الكافر » فثبتها سنة ، ويثبتها الناس بخيره سنة .

ووجدنا كذلك محمد بن على بن حسين يخبر عن جابر عن النبي ، وعن عبيد الله بن أبى رافع عن أبى

هريرة عن النبي فثبت كل ذلك سنة .

ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم ، ونافع بن جبير بن مطعم ، ويزيد بن طلحة بن ركانة ، ومحمد بن

طلحة بن ركانة ، ونافع بن عجير بن عبد يزيد ، وأبا سلمة بن عبد الرحمن ، وحמיד بن عبد الرحمن ،

وطلحة بن عبد الله بن عوف ، ومصعب بن سعد بن أبى وقاص ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، =

وصنع ذلك القاسم ، وسالم وجميع التابعين (١) بالمدينة ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد بمكة ، فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي ﷺ (٢) ، وعن ابن عباس وحده عن النبي ، وثبتوه (٣) سنة ، وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر (٤) عروة بن مضر عن النبي ﷺ ، وثبته (٥) سنة ، وكذلك قبل خبر غيره ، وصنع ذلك إبراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي ، وثبته سنة (٦) ، وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن ، وابن سيرين فيمن لقياً ، لا أعلم أحداً منهم إلا (٧) وقد روى هذا عنه فيما لو ذكرت بعضه لطلال .

[١٩] حدثنا الربيع قال (٨) : أخبرنا (٩) الشافعي رضي الله عنه قال (١٠) : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب قبل زيارة البيت ، وبعد الجمرة .

قال سالم : فقالت عائشة : طيبت رسول الله بيدي لإحرامه ، قبل أن يُحرم ، ولعله قبل أن يطوف بالبيت ، وسنة رسول الله أحق .

قال الشافعي : فترك سالم قول جده عمر في إمامته ، وقبل خبر عائشة وحدها ، وأعلم

= وخارجه بن زيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وعبد الله بن أبي قتادة ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن يسار ، وغيرهم ، من محدثي أهل المدينة - : كلهم يقول : حدثني فلان ، لرجل من أصحاب النبي عن النبي ، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي فثبت ذلك سنة .  
ووجدنا عطاء ، وطاقوساً ، ومجاهداً ، وابن أبي مليكة ، وعكرمة بن خالد ، وعبيد الله بن أبي يزيد ، وعبد الله بن باباه ، وابن أبي عمار ، ومحدثي المكيين ، ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا ، ومكحول بالشام ، وعبد الرحمن بن غنم ، والحسن ، وابن سيرين بالبصرة ، والأسود ، وعلقمة ، والشعبي ، بالكوفة ، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار : كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله ، والانتهاه إليه ، والانتفاء به . ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ، ويقبله عنه من تحته .  
ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة ، أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاه إليه ، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين [ أحد إلا وقد ثبته - : جاز لي ] . الرسالة ( ص ٢٠٩ - ٢١١ ) .

(١) في (ص) : « وسالم وصنع ذلك جميع التابعين » .

(٢) في (ص) : « عن النبي ﷺ وبينوه سنة » .

(٣) في (ص) : « وبينوه » . (٤) في (ص) : « خبره » .

(٥) في (ص) : « وبينه » . (٦) في (ص) : « النبي ﷺ وبينوه سنة » .

(٧) في (ص) : « لا أعلم أحد إلا » .

(٨) « حدثنا الربيع قال » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٩) في (ص) : « قال » .

(١٠) « قال » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

من حدّثه أن خبرها وحدها سنة، وأن سنة رسول الله ﷺ أحق، وذلك (١) الذي يجب عليه .

وصنع ذلك الذين بعد التابعين المتقدمين ؛ مثل ابن شهاب ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .

والذين لقيناهم كلهم يثبت خبر واحد عن واحد عن النبي ﷺ ، ويجعله سنة ، حَمِدَ من تبعها (٢) ، وعاب من خالفها .

قال الشافعي رحمه الله : فحكيت عامة معاني ما كتبت في صدر كتابي هذا العدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة ، واختلاف الناس ، والقياس ، والمعقول ، فما خالف منهم واحد واحدا ، وقالوا : هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله والتابعين ، وتابعى التابعين ، ومذهبنا ، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم ، وكان من أهل الجهالة .

وقالوا معاً : لا نرى إلا إجماع (٣) أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل، وجاوز أو أكثرهم فيمن يخالف هذا السبيل إلى ما لا أبالي إلا أحكيه .

وقلت لعدد ممن وصفت من أهل العلم : فإن من هذه الطبقة الذين خالفوا أصل مذهبنا ومذهبكم من قال (٤) : إن خلافتنا لما زعمتم في القرآن والحديث بأمر لنا فيه حجة ، من أن القرآن عربي والأحاديث بكلام عربي فأتأول كلاً على ما يحتمل اللسان ، ولا أخرج مما يحتمله اللسان ، فإذا / تأولته على ما يحتمله اللسان فليست أخالفه .

فقلت : القرآن عربي كما وصفت ، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها ، ليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن ، ولا عاماً إلى خاص ، إلا بدلالة من كتاب الله ، فإن لم تكن فسنة رسول الله ﷺ تدل على أنه خاص (٥) دون عام، أو باطن دون ظاهر ، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتاباً ولا سنة ، وهكذا السنة .

ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عدداً من المعاني ، ولا (٦) يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على

(١) في (ص) : « وأن رسول الله ﷺ أحق به قالت وكذلك » .

(٢) في (ص) : « اتبعها » . (٣) في (ص) : « لا نرى أن اجتمع » .

(٤) قوله : إن خلافتنا لما زعمتم إلى قوله : فأتأول . . . إلخ ، كذا في النسخ ولعل مراده : إن خلافتنا لما زعمتم من القرآن أن علينا فيه حجة فالقرآن والسنة كلام عربي فأتأول . . . إلخ .

(٥) في (ص) : « أنه على خاص » . (٦) في (ص) : « فلا » .

أحد ذهب إلى معنى غيره ، ولكن الحق فيها واحد ؛ لأنها (١) على ظاهرها وعمومها ، إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ ، أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام ، وباطن دون ظاهر، إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه .

قال (٢) : وسمعت عددا من متقدمي أصحابنا ، وبلغني (٣) عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول ، لا يخالفه .

وقال لى بعض أهل العلم في هذا الأصل (٤) : إنما اختلفوا في الرجال الذين يشتون حديثهم ولا يشتون وفي (٥) التأويل .

فقلت له : هل يعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه ، كما يثبت عندك (٦) عدل الشاهد بعدله ، إلا بدلالة (٧) على ما شهد عليه الأعدل نفسه ، أو لا يثبت ؟  
قال : لا يعدو هذا .

قلت (٨) : فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن طرحه أخرى بحال أبدا (٩) ، إلا بما يدل على نسخه ، أو غلط فيه ؛ لأنه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبيت .

قال : لا يجوز غير هذا أبداً ، وهذا العدل .

قلت : وهكذا كل من فوّه ممن في الحديث ؛ لأنك تحتاج (١٠) في كل واحد منهم إلى صدق وحفظ ، قال : أجل .

فقلت (١١) : وهكذا تصنع في الشهود ، ولا تقبل شهادة رجل (١٢) في شيء ،

(١) في (ص) : « أنها » .

(٢) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » .

(٣) في (ص) : « وبلغت » .

(٤) في (ص) : « وقال بعض أهل العلم : لم يختلف أهل العلم في هذا الأصل » .

(٥) في (ب) : « في » بدون العطف .

(٦) « عندك » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) في (ص) : « لا بدلالة » .

(٨) « قلت » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩) « أبدا » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٠) في (ص) : « في الحديث لا بل يحتاج » . (١١) في (ص) : « قلت » .

(١٢) في (ص) : « ولا تقبل فيها شهادة رجل » .

وتردها في مثله . قال : أجل . وقلت (١) له : لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك (٢) مذهبه من أهل الكلام : إذا جاز لك ردّ حديث واحد ، وسمى رجلا ورجالا فوفقه بلا حجة في رده جاز لى رد جميع حديثه ؛ لأن الحجة بصدقه أو تهمته (٣) بلا دلالة في واحد الحجة في جميع حديثه ما لم يختلف حاله في حديثه ، واختلافها أن يحدث مرة ما لا مخالف له فيه ، ومرة ما له فيه مخالف ، فإذا كان هذا هكذا اختلفت (٤) حاله في حديثه بخلاف غيره له ممن هو في مثل حاله في حديثه ، كما تقبل شهادة الشهود ، ويقضى بما شهدوا به على الكمال ، فإذا خالفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عنه إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة .

فقال من قلت له هذا من أهل العلم : هذا هكذا .

وقلت لبعضهم : ولو جاز لك غير ما وصفت جاز (٥) لغيرك عليك أن يقول : أجعل نفسى بالخيار فأرد (٦) من حديثه ما قبلت ، وأقبل من حديثه ما رددت ، بلا (٧) اختلاف لحاله في حديثه ، وأسلك في ردها طريقك فيكون لى ردها كلها ؛ لأنك قد رددت منها ما شئت ، فشئت أنا ردها كلها، وطلب العلم من غير الحديث ، ثم أعتل فيها بمعنى علتك ، ثم لعله أن يكون ألحن بحجته منك .

قال : ما يجوز هذا لأحد من الناس ، وما القول فيه إلا أن يقبل حديثهم كما وصفت أولا ، ما لم يكن له (٨) مخالف أو يختلف حالهم فيه .

قال الشافعى رضي الله عنه : وقلت له : والحجة على من تأول بلا دلالة كتابا أو سنة على غير ظاهرهما (٩) وعمومهما وإن احتملا الحجة لك على من خالف مذهبك في تأويل القرآن / والحديث . فقل (١٠) ما سمعنا منهم أحدا تأول شيئا إلا على ما يحتمله احتمالا جائزا في لسان العرب، وإن كان ظاهره على غير ما تأوله عليه ؛ لسعة لسان العرب، وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله، وجهل ما كرهنا لهم جهله . قال : أجل .

(١) في (ص) : « قلت » بدون حرف العطف . (٢) في (ص) : « خالفك » .

(٣) في (ص) : « تهمته » . (٤) في (ص) : « اختلف » .

(٥) في (ص) : « غير ما وصفت لك جاز » .

(٦) في (ص) : « أجل نفسى بالخيار عليه فأرد » .

(٧) في (ص) : « فلا » . (٨) في (ص) : « لهم » .

(٩) في (ص) : « والحجة على من تأول كتاب بلا دلالة سنة أو سنة بلا دلالة سنة على غير ظاهرهما » .

(١٠) في (ص) : « فقل » .

وقلت له :

[٢٠] قد روينا ورويت أن رسول الله ﷺ أمر امرأة أن تحج عن أبيها ، ورجلا (١) أن يحج عن أبيه ، فقلنا نحن وأنت به ، وقلنا نحن وأنت معا : لا يصوم أحد عن أحد (٢) ، ولا يصلي أحد عن أحد ، فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال : لا يحج أحد عن أحد (٣) .

أفريت إن احتج له أحد ممن خالفنا فيه فقال : الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم ، فلا يجوز أن يعمل المرء إلا عن نفسه ، وتأول قول الله عز وجل : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم ٣٩] ، وتأول : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [٧] وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة ٨] ، وقال : السعى العمل ، والمحجوج عنه (٤) غير عامل فهل الحججة عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ممن يثبت أهل الحديث حديثه ، وأن الله فرض طاعة رسوله ﷺ ، وأن ليس لأحد خلافه ، ولا التأول (٥) معه ؛ لأنه المنزل عليه الكتاب المبين عن الله معناه ، وأن الله جل ثناؤه يعطى خلقه بفضله ما ليس لهم ، وأن ليس في أحد من أصحاب النبي (٦) ، لو قال بخلافه حجة ، وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله اتباعه . قال : هذه الحججة عليه .

[٢١] قلت : وروينا ورويت أن رسول الله قال : « من أَعْمَرَ عُمُرِي له وَلِعَقِبِهِ فهي للذي يعطاها » ، فأخذنا نحن وأنت به ، وخالفنا بعض أهل ناحيتنا ، أفريت إن احتج له أحد فقال (٧) :

- (١) في (ص) : « وأمر رجلا » .  
 (٢) في (ص) : « وقلنا وأنت لا يصوم واحد عن أحد » .  
 (٣) في (ص) : « فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال : لا يصوم واحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد » .  
 (٤) في (ص) : « وقال الشعبي : العمل المحجوج عنه » .  
 (٥) في (ص) : « التأويل » .  
 (٦) في (ص) : « من أصحاب رسول الله ﷺ » .  
 (٧) في (ص) : « وقال » .

[٢٠] روى هذا وذاك الإمام الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي - باب في فوت الحج . أرقام : [٣٦٩٧ - ٣٦٩٩] .

وقول ابن عمر رواه مالك وسبق هناك برقم : [٣٧٠٢] .

وقال مالك عقبه : لا يحج أحد عن أحد .

[٢١] روى ذلك الإمام الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي . رقم : [٣٧٢١] .

[٢٢] قد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « المسلمون على شروطهم » ، فلا يؤخذ مال رجل (١) إلا بما شرط أهل الحجة عليه .

إلا أن قول النبي ﷺ إن كان قاله - « المسلمون على (٢) شروطهم » - جملة فلا يرد بالجملة نص (٣) خبر عن رسول الله ، فلا ترد الجملة نص خبر (٤) يخرج (٥) من الجملة ، ويستدل على أن الجملة على غير ما أراد رسول الله مما يخالف جملتها ، وأن في الحديث الذي روى عن النبي : « المسلمون على شروطهم » أن قال النبي ﷺ (٦) إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا (٧) ، وهذا (٨) من تلك الشروط .

[٢٣] وقد شرط أهل بَرِيْرَةَ على عائشة أن تعتق بريرة ولهم ولاء بريرة ، فجعل النبي ﷺ الولاء لمن أعتق .

قال : فهذه (٩) الحجة عليه ، وكفى بهذه حجة .

وقلت (١٠) : فإن احتج بأن القاسم بن محمد قال في العمري : « ما أدركت الناس إلا على شروطهم » .

قال : هذا مذهب ضعيف ، ولا حجة في أحد خالف ما نثبته عن رسول الله ﷺ بحال .

(١١) وذكرت له بعض ما روينا ورووا من الحديث وخالفه بعض أهل ناحيتنا ، فاحتججت (١٢) عليه بمعان شبيهة بما وصفت ، واحتج بنحو ما ذكرت ، فقلت له : فما قلت فيمن قال هذا من أهل ناحيتنا ؟

(١) في (ص) : « الرجل » .

(٢) في (ص) : « وعلى » .

(٣) في (ص) : « بعض » .

(٤) « فلا ترد الجملة نص خبر » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) في (ص) : « فخرج » .

(٦) في (ص) : « إذ قال النبي ﷺ » .

(٧) انظر الإحالة السابقة .

(٨) في (ص) : « فهذا » .

(٩) في (ص) : « هذه » .

(١٠) في (ص) : « قال الشافعي رحمة الله عليه » .

(١١) في (ص) : « واحتججت » .

[٢٢] سبق ذلك في كتاب الصداق - الشرط في النكاح . رقم : [٢٢٧٩] .

[٢٣] روى ذلك الإمام الشافعي في كتاب الوصايا - باب الولاء والحلف في رمي : [١٨٠٧ - ١٨٠٨] . وفي

رقم : [٤٢٩٢] كتاب المكاتب - ميراث المكاتب .

قال (١) : قلت : إنه خالف السنن فيما ذكرنا ، وكان أقل عذرا لما (٢) خالف فيها من الذين أصل دينهم طرح الحديث ، ولم يدخل أهل الرد للحديث في معنى إلا دخل فيما خالف منه في مثله ، بل هم أحسن حجة فيما خالفوه منه ، وتوجيها له منه ، فقلت له : فإذا كانت لنا ولك بهذه الحجة (٣) على من سلك هذه السبيل فهي عليك إذا سلكت في غير هذه الأحاديث طريقه ، فإذا حمدتك باتباع حديث لرسول الله ذممتك على رد آخر مثله ، ولا يجوز أن أحمذك بموافقة الحديث وخلافه ؛ لأنك لا تخلو من الخطأ في أحدهما قال : أجل .

[٢٤] قال الشافعي / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وقلت له : قد روى أصحابنا أن النبي ﷺ قال : « من وجد عين ماله عند مُعَدِّمٍ فهو أحق به » . وقالوا وقلنا به وخالفته .

١/٩٥٤  
ص

[٢٥] وروى أصحابنا أن النبي قضى باليمين مع الشاهد . وقلنا (٤) وقالوا به ، وخالفته . وذكرت له أحاديث خالفها أخذ بها أصحابنا ، وذكرت من الحججة عليه (٥) في تركها شبيها بما ذكرت له عن بعض أصحابنا ، فيما أخذنا نحن وهو به من الحديث ، وخالفوه ، وإن كنت أعلم أنه ألحن بحجته ممن أخذ من أصحابنا من الحديث بما خالف . قال : فحديث التفليس وحديث اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العُمري ، وحديث : أن يحج أحد عن غيره .

قلت : أما (٦) هما عما (٧) ثبت نحن وأنت مثله ؟ قال : بلى . قلت : فالحجة بهما لازمة ، ولو (٨) كان غيرهما أقوى منهما ، كما تكون الحججة لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين خرجا من أن يكونا (٩) مجروحين ، وكما تكون الحججة لنا بأن نقضى بشهادة مائة عدول غاية ، وشهادة اثنين عدلين ، وكلاهما (١٠) دون جميع الغاية في العدل ، وإن كانت النفس على الأعدل ، وعلى الأكثر أطيب ، فالحجة بالأقل إذا كان علينا قبوله ثابتة .

- |   |                             |
|---|-----------------------------|
| (١) في (ص) : « قالت » .                 | (٢) في (ص) : « بما » .      |
| (٣) في (ص) : « بهذا حجة » .             | (٤) في (ص) : « فقلنا » .    |
| (٥) في (ص) : « وذكرت عليه من الحججة » . | (٦) في (ص) : « أو ما » .    |
| (٧) في (ص) : « من » .                   | (٨) في (ص) : « وإن » .      |
| (٩) في (ص) : « يكون » .                 | (١٠) في (ص) : « فكلاهما » . |

[٢٤] رواه الإمام في التفليس من كتاب الإمام مسنداً عن مالك ، وغيره . أرقام : [١٦٣٠ - ١٦٣٢] .  
[٢٥] روى الإمام الشافعي أكثر من حديث وأثر في هذا الباب ، في كتاب الأقضية - باب اليمين مع الشاهد .  
أرقام : [٢٩٦١ - ٢٩٨٢] .

وقلت له (١) : قد شهد عليك أصحابنا الحجازيون، وعلى من ذهب مذهبك فى رد هذين الحديثين، وفيما رددت بما (٢) أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن وابتدعتم خلافها، ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب الكف عن ذكره ؛ لإفراطه ، وشهدت على من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره ، والعُمري بالبدعة ، وخلاف السنة ، وردَّاهم (٣) ضعف العقول ، فاجتمع قولك (٤) وقولهم على أن عابوك بما خالفت من الحديث ، وعبتهم بما خالفوا منه ، وعامة ما خالفت وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ، ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه (٥) من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب (٦) لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ فى تركه ما يثبت مثله من حديث الانفراد ، أو مخظئا بعبيه ترك حديث الانفراد ، فيكون مخظئا فى أخذه فى (٧) بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه .

وقلت له : وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم ، والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم ، فنسبوا من خالف حديثا أخذوا به عن رسول الله ﷺ إلى الجهل إذا (٨) جهله ، وقالوا : كان عليه أن يتعلمه ، وإلى البدعة إذا (٩) عرفه فتركه (١٠) ، وهكذا كل أهل بلد فيها علم .

فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد، فلو لم يكن فى تثبيت الحديث المنفرد حجة (١١) إلا ما وصفت من هذا ، كان تثبيته من أقوى حجة (١٢) فى طريق الخاصة : لتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها .

(١٣) وقلت له : سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج فى عيب من خالفه بأن يأخذ من خالفه (١٤) منكم بحديث ويترك مثله ؛ لأن ذلك عنده داخل فى معناه ، وذلك كما قال .

(١) « له » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٢) فى ( ص ) : « فيما » .

(٣) فى ( ص ) رسمت هكذا : « وردتهم » بدون نقط ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٤) فى ( ص ) : « فاجتمع عليك قولك » .

(٥) فى ( ص ) : « خالف » . (٦) فى ( ص ) : « العائب » .

(٧) « فى » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٨ - ٩) فى ( ص ) : « إن » . (١٠) فى ( ص ) : « وتركه » .

(١١ - ١٢) ما بين الرقمين ليس فى ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(١٣) فى ( ص ) : « قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ » .

(١٤) « بأن يأخذ من خالفه » : ليست فى ( ب ) ، وأثبتناها من ( ص ) .

قال الشافعي رحمته الله : فقال : هذا كما وصفت ، والحجة بهذا ثابتة لكل من صحح الأحاديث (١) ، ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ، ولكن من أصحابنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه ؟

قلت : فسندكر من التأويل (٢) - إن شاء الله - ما يدل على أن الحجة فيه ، وما سلك فيه سالك طريقاً خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشتهه على كل من يسمعه منك ومن (٣) أصحابك ؛ لأنكم قلتم ، ولكم علم بمذاهب الناس وبيان العقول (٤) .  
وكلمته وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ، ورأيتهم غلطوا فيه ، وخلطوا (٥) بوجوه شتى ، أمثل مما (٦) حضرني منها / مثالا يدل على ما وراءها ، إن شاء الله ، ونسأل الله العصمة والتوفيق .

١/٩٥٤  
ص

قال الشافعي رحمه الله عليه : أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه (٧) أنزل كتابه بلسان نبيه ، وهو لسان قومه العرب ، فخطبهم (٨) بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم ، وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشئ عاماً يريدون به العام ، وعاماً يريدون به الخاص ، ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه جل ثناؤه قبلوا (٩) ، بما فرض من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في غير موضع من (١٠) كتابه ، منها : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [ النساء : ٨٠ ] ، وقوله عز وجل : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (١١) ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١٢) [ النساء ] .

قال (١٣) : وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام ، وكتبته في كتاب غير هذا (١٤) ، وهو الظاهر من علم القرآن ، وكتبت معه غيره مما أنزل (١٥) عاماً يراد به الخاص ، وكتبت في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب على أن الله عز وجل أراد به الخاص ؛ لإيانة الحجة على من تأول ما رأيناه

- (١) في (ب) : « من صحح الأخذ بالحديث » .  
(٢) في (ص) : « سيذكر في التأويل » .  
(٣) في (ب) : « من » .  
(٤) في (ص) : « عقول » .  
(٥) في (ص) : « وغلطوا » .  
(٦) في (ص) : « مثل ما » .  
(٧) في (ص) : « بأنه » .  
(٨) في (ص) : « فخطبهم جل ثناؤه » .  
(٩) في (ص) : « جل وعز قبلوه » .  
(١٠) في (ص) : « ما بين الرقمين مكانه في (ص) : « الآية » .  
(١١) في (ص) : « قال الشافعي » .  
(١٢) في كتاب الرسالة : (ص ٢٣ ، ٢٤) .  
(١٣) في (ص) : « يدل » .

خالف (١) فيه طريق من رضىنا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة .

من ذلك قال الله جل ثناؤه : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ الآية (٢) [ التوبة : ٥ ] .

وقال : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ الآية (٣) [ الأنفال : ٣٩ ] ، فكان ظاهر مخرج هذا عاماً على كل مشرك ، فأنزل الله (٤) : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٥) [ التوبة ] ، فدل أمر الله جل ثناؤه (٦) بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ، على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة ، وأن يقاتلوا (٧) حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله - من خالف أهل الكتاب من المشركين ، وكذلك دلت سنة رسول الله ﷺ على قتال أهل الأوثان حتى يسلموا ، وقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ، فهذا من العام الذى دل الله على أنه إنما أراد به الخاص ، لا أن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى ؛ لأن لإعمالهما معا وجها (٨) ؛ بأن كان كل (٩) أهل الشرك (١٠) صنفين ؛ صنف أهل الكتاب ، وصنف غير أهل الكتاب ، ولهذا فى القرآن نظائر وفى السنن مثل هذا .

قال : والناسخ من القرآن : الأمر ينزله الله من (١١) بعد الأمر يخالفه ، كما حول (١٢) القبلة ، فقال (١٣) عز وجل : ﴿ فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ الآية (١٤) [ البقرة : ١٤٤ ] ، وقال

- (١) فى (ص) : « مخالفاً » .
- (٢) فى (ص) : « ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ ﴾ إلى ﴿ لَنَجْعَلَنَّ سَبِيلَهُمْ ﴾ » .
- (٣) فى (ص) : « ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ إلى ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ » .
- (٤) فى (ص) : « وأنزل الله عز وجل » .
- (٥) فى (ص) : « ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ إلى ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ » .
- (٦) فى (ص) : « قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : قد أمر الله جل وعز » .
- (٧) فى (ص) : « قاتلوا » .
- (٨) فى (ص) : « وجه » .
- (٩) كل : « ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .
- (١٠) فى (ص) : « الكتاب » .
- (١١) من : « ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .
- (١٢) فى (ص) : « حولت » .
- (١٣) فى (ب) : « قال » .
- (١٤) الآية : « ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

عز وعلا: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ الآية (١) [البقرة: ١٤٢] ، وأشباه له كثيرة (٢) في غير موضع .

قال رحمه الله: ولا ينسخ كتاب الله جل وعز إلا كتابه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ الآية (٣) [البقرة: ١٠٦] ، وقوله: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ (٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ الآية (٥) [النحل: ١٠١] ، فأبان أن نسخ القرآن لا يكون إلا بقرآن مثله .

وأبان الله جل ثناؤه أنه فرض على رسوله ﷺ (٦) اتباع أمره فقال : ﴿ اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ الآية (٧) [الانعام: ١٠٦] ، وشهد له باتباعه فقال جل ثناؤه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ الآية (٨) [الشورى] ، فأعلم الله عز وعلا خلقه أنه يهديهم إلى صراطه .

قال الشافعي رحمه الله (٩) : فتقام سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله جل ثناؤه مقام البيان عن الله عدد فرضه ، كبيان (١٠) ما أراد بما أنزل عاما ؛ ألعامُ أراد به أو الخاص ، وما أنزل فرضا وأدبا وإباحة (١١) وإرشادا ، لا (١٢) أن شيئا من (١٣) سنة رسول الله يخالف كتاب الله في حال ؛ لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله ، ولا أن شيئا (١٤) من سنن رسول الله ﷺ ناسخ لكتاب الله ؛ لأن الله عز وجل أعلم خلقه (١٥) أنه إنما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن . وقد اختصرت من إيانة السنة (١٦) عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل / على ما في مثل معناه - إن شاء الله .

١/٩٥٥  
ص

(١) « الآية » : ليست في ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) « كثيرة » : ليست في ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٣) « الآية » : ليست في ( ص ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس في ( ص ) ، وأثبتاه من ( ب ) .

(٦) في ( ص ) : « على رسول الله ﷺ » .

(٧ - ٨) « الآية » : ليست في ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٩) « الشافعي رحمه الله » : من ( ص ) . (١٠) في ( ص ) : « والبيان » .

(١١) في ( ص ) : « وإباحا » . (١٢) في ( ص ) : « إلا » .

(١٣ - ١٤) ما بين الرقمين ليس في ( ص ) ، وأثبتاه من ( ب ) .

(١٥) في ( ب ) : « لأنه قد أعلم خلقه » .

(١٦) في ( ص ) : « وقد أحضرت من آياته السنة » .

قال الله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [ النساء : ١٠٣ ] ،  
فدل رسول الله ﷺ على عدد الصلاة ، ومواقيتها ، والعمل بها ، وفيها ، ودل على أنها  
على العامة الأحرار والمماليك من الرجال والنساء ، إلا الحيض ، فأبان منها المعانى التى  
وصفت ، وأنها مرفوعة عن الحيض .

وقال الله جل ثناؤه : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ (١) الآية  
[ المائدة : ٦ ] ، وكان ظاهر مخرج الآية على أن على كل قائم إلى الصلاة الوضوء ، فدل  
رسول الله ﷺ على أن فرض الوضوء على القائمين إلى الصلاة فى حال دون حال ؛  
لأنه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد ، وقد قام إلى كل واحدة منهن .  
وذهب أهل العلم بالقرآن إلى أنها على القائمين من النوم .

ودل رسول الله ﷺ على أشياء توجب الوضوء على (٢) من قام إلى الصلاة .  
وذكر الله عز وجل غسل القدمين ، فمسح رسول الله ﷺ على الحفين ، فدل على  
أن الغسل على القدمين على بعض المتوضئين دون بعض .

وقال الله جل ثناؤه لنبيه ﷺ : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (٣)  
[التوبة: ١٠٣] ، وقال : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [ البقرة : ٤٣ ] ، فكان ظاهر  
مخرج الآية بالزكاة عاماً يراد به الخاص ، بدلالة سنة رسول الله ﷺ على أن من أموالهم  
ما ليس فيه زكاة ، وأن منها مما فيه الزكاة ما لا تجب فيه الزكاة (٤) حتى يبلغ وزناً أو كيلاً  
أو عدداً ، فإذا بلغه كانت فيه الزكاة ، ثم دل على أن من الزكاة شيئاً يؤخذ بعدد ، وشيئاً  
يؤخذ بكيل وشيئاً يؤخذ بوزن ، وأن منها ما زكاته خمس ، وعشْر ، ورُبْعُ عَشْر ، وشيء  
بعدد .

وقال الله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] ،  
فدل رسول الله ﷺ على مواقيت الحج ، وما (٦) يدخل به فيه ، وما يخرج به منه ، وما

(١) ﴿ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٢) ﴿ على ﴾ : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٣) ﴿ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٤) فى ( ص ) : « ما ليس فيه الزكاة ، وإنما فيه زكاة مما لا يجب فيه الزكاة » .

(٥) قوله تعالى : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ مكانه فى ( ص ) : « الآية » .

(٦) فى ( ص ) : « وما » .

يعمل فيه بين الدخول والخروج .

قال الشافعي - رحمة الله عليه : وقال الله جل ثناؤه (١) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [ المائدة : ٣٨ ] .

وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ (٢) وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [ النور : ٢ ] ، وكان ظاهر مخرج هذا عاما ، فدل رسول الله على أن الله جل ثناؤه أراد بهذا بعض السارقين بقوله ﷺ : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » (٣) ، ورجم الحرَّين الزانين الشيين (٤) ، ولم يجلدتهما ، فدلَّت السنة على أن القِطْع على بعض السراق دون بعض ، والجلد على بعض الزناة دون بعض (٥) ، فقد يكون سارقاً من غير حرز فلا يقطع ، وسارقاً لا تبلغ سرقة ربع دينار فلا يقطع ، ويكون زانياً ثيباً (٦) فلا يجلد مائة ، فوجب على كل عالم ألا يشك أن سنة رسول الله ﷺ إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله تعالى في أن الله أحكم فرضه (٧) بكتابه ، وبين كيف ما فرض على لسان نبيه ، وأبان على لسان نبيه ﷺ ما أراد به العام والخاص - كانت كذلك سنته (٨) في كل موضع لا تختلف (٩) ، وأن قول من قال : تعرض السنة على القرآن ، فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل (١٠) (١١) ؛ لما وصفت .

قال الشافعي : فأبان الله عز وجل لنا أن سنن رسوله (١٢) فرض علينا بأن (١٣) ننتهي إليها ، لا أن لنا معها من الأمر شيئاً (١٤) إلا التسليم لها واتباعها ، ولا أنها تعرض على قياس ، ولا على شيء غيرها ، وأن كل ما سواها من قول الأدميين تبع لها .

قال (١٥) : فذكرت ما قلت من هذا العدد من أهل العلم بالقرآن والسنن والآثار

- (١) في (ص) : « وقال الله جل وعز » . (٢) في (ص) : « والزانية » .  
 (٣) انظر : حد السرقة والقطع فيها - من كتاب الحدود . رقم : [ ٢٧٩٩ ] .  
 (٤) انظر : باب النفي والاعتراف في الزنا من كتاب الحدود . أرقام : [ ٢٧٥٦ ، ٢٧٥٧ ، ٢٧٦٠ - ٢٧٦٣ ] .  
 (٥) في (ص) : « وعلى بعض الزناة دون بعض » .  
 (٦) في (ص) : « زان ثيب » . (٧) في (ص) : « فريضته » .  
 (٨) « سنته » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٩) في (ص) : « تختلف » . (١٠) في (ص) : « جهلاً » .  
 (١١) روى في هذا حديث ذكره الإمام الشافعي في كتاب الدعوى والبيئات - المدعى والمدعى عليه ، وقد ضعفه الإمام الشافعي ، ونقله عن أبي يوسف في كتاب سير الأوزاعي - باب سهم الفارس . رقم : [ ٤١٣٩ ] .  
 (١٢) في (ص) : « رسول الله ﷺ » . (١٣) في (ص) : « أن » .  
 (١٤) في (ص) : « شيء » .  
 (١٥) « قال » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

واختلاف الناس والقياس والمعقول - فكلهم قال: هذا مذهبا ، ومذهب جميع من رضينا ،  
من لقينا وحكى لنا عنه من أهل العلم .

ب/٩٥٥  
ص

قال الشافعي رحمته الله : فقلت / لأخن من خبرت منهم عندي بحجته (١) وأكثرهم  
علما فيما علمت : أريت إذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه ؟  
قال : لا .

قلت : وحجتنا حجتك (٢) على من رد الأحاديث ، واستعمل ظاهر القرآن ، فقطع  
السارق في كل شيء ؛ لأن اسم السرقة يلزمه ، وأبطل الرجم ؛ لأن الله عز وجل يقول :  
﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٣) [ النور : ٢ ] ، وعلى من  
استعمل بعض الحديث (٤) مع هؤلاء وقال : لا يسح على الخفين (٥) ؛ لأن الله قيد  
القدمين (٦) بغسل أو مسح .

وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن ؛ لقول  
الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (٧) **إِلَّا أَنْ يَكُونَ**  
**مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ** (٨) [ الانعام : ١٤٥ ] ، وقالوا : قال بما قلنا من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من هو أعلم به من أبي (٩) ثعلبة ، فحرمنا كل ذي ناب من السباع بخبر  
من ثقة عن (١٠) أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١١) (١٢) .

قال : نعم هذه حجتنا ، وكفى بها حجة ، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
ولا في أحد رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا حديث مثله عن رسول الله (١٣) صلى الله عليه وسلم .  
وقد يخفى (١٤) على العالم برسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء من سنته ، يعلمه من ليس مثله

(١) في (ص) : « بحجة » .

(٢) في (ص) : « فحجتنا وحجتك » .

(٣) « جلدة » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) في (ص) : « الأحاديث » .

(٥) في (ص) : « خفين » .

(٦) في (ص) : « لأن الله قصد قصد القدمين » .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين جاء مكانها في (ص) : « الآية » .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(١١) في (ص) : « أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

(١٢) خبر أبي ثعلبة رواه الشافعي عن سفيان ، عن الزهري ومالك عن الزهري عن أبي إدريس عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

رواه في كتاب الأظعمة - تحريم أكل كل ذي ناب من السباع . رقم : [١٤٠٥] .

(١٣) « بلا حديث مثله عن رسول الله » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٤) في (ص) : « خفى » .

فى العلم .

وهؤلاء وإن أخذوا ببعض الحديث - فقد سلكوا فى ترك (١) تحريم كل ذى ناب من السباع ، وترك المسح على الخفين طريق من رد الحديث كله ؛ لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا مخالف له عن النبى ﷺ ، فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله .

قال الشافعى - رحمه الله : وقلت : ولا حجة لهم (٢) بتوهين الحديث إذا (٣) ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصا .

وقولهم لمن قال بالحديث فى المسح ، وتحريم كل ذى ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن محتملا لأن يكون عاما يراد به الخاص : خالفت القرآن . ظلم؟ قال : نعم .

قلت (٤) : ولا تقبل حجتهم بأن أنكر على بن أبى طالب رضي الله عنه المسح على الخفين ، وابن عباس ، وعائشة ، وأبو هريرة (٥) ، وهم أعلم بالحديث ، وألزم للنبي (٦) ﷺ وأقرب (٧) منه ، وأحفظ (٨) عنه ، وأن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن ، وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة ، وإن لم يزل فى الناس إلى اليوم من يقول بقولهم . قال : لا أقبل من هذا شيئا ، وليس فى أحد ردّ خبر عن رسول الله (٩) بلا خبر عنه حجة .

قلت له : وإنما كانت الحجة فى الرد لو أوردوا (١٠) أن رسول الله مسح (١١) ثم قال بعد مسحه : « لا تمسحوا » . قال : نعم . قلت : ولا يقبل أن يقال فيهم (١٢) إذا قال قائلهم : لم يمسخ النبى ﷺ بعد المائدة : وإنما قاله بعلم أن المسح منسوخ . قال : ولا .

(١) « ترك » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) « لهم » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٣) فى ( ص ) : « إذ » .

(٤) « قلت » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٥) انظر فى كتاب الرد على محمد بن الحسن . رقم : [٣٩٨٠] ، والتعليق عليه .

وكذلك رقم : [٣٩٨١] بعده .

(٦) فى ( ص ) : « ولزوم النبى » . (٧) فى ( ص ) : « وقرب » .

(٨) فى ( ص ) : « وحفظ » . (٩) فى ( ص ) : « النبى ﷺ » .

(١٠) فى ( ص ) : « ردوا » .

(١١) فى ( ص ) : « أن رسول الله ﷺ مسح بأن قالوا : إن رسول الله ﷺ مسح » .

(١٢) فى ( ب ) : « لهم » ، وما أثبتناه من ( ص ) .

قلت : (١) وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال : إن النبي لم يمسخ بعد المائة إذا لم يرو ذلك عن النبي (٢) .

قلت له : ويجوز أن ينسخ القرآن السنة (٣) إلا أحدث رسول الله ﷺ سنة تنسخها .  
قال : أما هذا فأحب أن تبينه لي .

قلت : أرايت لو جاز أن يكون رسول الله ﷺ سن فتلزمتنا سنته (٤) ، ثم نسخ الله سنته بالقرآن ، ولا يحدث النبي ﷺ مع القرآن سنة تدل على أن سنته الأولى منسوخة - ألا يجوز أن يقال : إنما حرم رسول الله ﷺ ما حرم من البيوع قبل نزول قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [ البقرة : ٢٧٥ ] ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [ النساء : ٢٩ ] ، أو ما جاز أن يقال : إنما حرم رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها وخالتها (٥) قبل نزول قول الله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الآية (٦) [ النساء : ٢٣ ] ، وقوله : ﴿ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [ النساء : ٢٤ ] ، فلا بأس بكل بيع عن تراض ، والجمع بين العمة والخالة ، وإنما حرم كل ذى ناب من السباع قبل نزول : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (٧) الآية [ الانعام : ١٤٥ ] ، فلا بأس بأكل كل ذى روح ما (٨) خلا الأدميين ، ثم جاز هذا فى المسح على الخفين ، وجاز أن تؤخذ الصدقة فيما (٩) دون خمسة أوسق لقول الله عز وجل : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [ التوبة : ١٠٣ ] ، وهذا دون / خمسة أوسق من أموالهم .

وذكرت (١٠) له فى (١١) هذا شيئا أكثر من هذا ، فقال (١٢) : ما يجوز أن ينسخ السنة القرآن (١٣) إلا ومع القرآن سنة تبين أن الأولى منسوخة وإلا دخل هذا كله ، وكان فيه تعطيل الأحاديث .

قلت : وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال : إن النبي ﷺ لم يمسخ على

(١-٢) ما بين الرقمين ساقط من (ص) .

(٣) فى (ص) : « بالسنة » .

(٤) فى (ص) : « فلزمتنا سنة » .

(٥) فى (ص) : « ولا على خالتها » .

(٦) الآية : ليست فى (ص) .

(٧) ﴿ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ : ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٨) « ما » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩) فى (ص) : « مما » .

(١٠) فى (ص) : « قال : وذكرت » .

(١١) فى (ص) : « من » .

(١٢) فى (ص) : « قال » .

(١٣) فى (ص) : « قرآن » .

الخفين (١) بعد المائدة ، إذا لم يرو ذلك خيرا عن النبي (٢)؛ لأنه إنما قاله على علمه (٣) ، وقد يعلم غيره أنه مسح بعدها ، ولا يرد عليه قول غيره : لم يمسح بعدها (٤) ؛ إذ لم يروه عن رسول الله ﷺ ؛ لأن هذا لو جاز جاز أن يقال : لا يقبل أبدا أن رسول الله ﷺ قال شيئا مثل هذا إلا بأن يقال : قال رسول الله ﷺ ، ويجعل (٥) القول قول صاحبه دون قول النبي ﷺ ، ولا نجعل في قوله حجة ، وإن وافق ظاهر القرآن ، إذا لم يعزه إلى النبي ﷺ بخبر (٦) يخالفه .

قال : نعم .

قلت : إن هذا لو جاز جاز أن يقال : إن النبي ﷺ إنما قال : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا، ورجم الثيبين، ثم نزل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [ المائدة : ٣٨ ] ، ونزل : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [ النور : ٢ ] ، ففسخ رجمه بالجلد ، ودلالة ألا يقطع إلا من سرق من حرز ما (٨) يبلغ ربع دينار (٩) .

قال : نعم .

وقلت له : ولا يجوز إذا ذكر الحديث عن النبي ﷺ أبو سعيد (١٠) أو ابن عمر أو رجل من أصحاب (١١) النبي فقضى رجل من أصحاب (١٢) النبي ﷺ المتقدمي الصحة بخلاف ما روى أحد هؤلاء عن النبي ﷺ إلا أن يؤخذ بقول النبي ﷺ ؛ لأن (١٣) علمي أن النبي ﷺ (١٤) قال بخبر صادق عنه ، وعلمي بأن الرجل من أصحاب النبي ﷺ قال بخبر صادق عنه لعله من التابعين ، وخبر صاحب النبي (١٥) أولى بأن (١٦) يثبت من خبر تابعي ، أو (١٧) أن يستويا في أن يثبتا ، فإذا استوى علمي (١٨) بأن النبي ﷺ قال ، وأن رجلا

(١) « على الخفين » : ليس في ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(٢) في ( ص ) : « إذ لم يرو ذلك عن النبي ﷺ خيرا » .

(٣) في ( ص ) : « على علم به » .

(٤) في ( ص ) : « قول غيره : أنه لم يمسح بعدها » .

(٥) في ( ص ) : « وجعل » . (٦) في ( ص ) : « مخبر » .

(٧) قوله تعالى : ﴿ مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ جاء مكانه في ( ص ) : « الآية » .

(٨) في ( ص ) : « وما » . (٩) في ( ص ) : « دينار فصاعدا » .

(١٠) في ( ص ) : « أبو سعيد الخدري » .

(١١ - ١٢) ما بين الرقمين ليس في ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(١٣ - ١٤) ما بين الرقمين ليس في ( ب ) .

(١٥) في ( ص ) : « صحابة النبي ﷺ » . (١٦) في ( ص ) : « أن » .

(١٧) « أو » : ليست في ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(١٨) في ( ب ) : « فإذا استويا علم » .

من أصحابه قال ، فلا يسع مسلما أن يشك في أن الفرض اتباع (١) قول النبي ﷺ وطرح كل (٢) ما خالفه ، كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الأصابع على بعض (٣) ، وكما صنع عمر بقول نفسه إذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئا (٤) ، حتى وجد ووجدوا خلافة عن النبي (٥) .

قال : نعم ، هذا هكذا ، ولا يسع مسلما أن يشك في هذا .

قلت : ولا يقال : لا (٦) يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليست له صحة ، ولا عن (٧) الأكثر من أصحاب النبي ﷺ قال : لا ؛ لأننا (٨) قد وجدناه عزب . قلت له (٩) : أعطيت عندنا بجملة هذا القول النُصْفَةَ ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ، ومنفردا بما علمت من هذا ، وعلمت بموضع الحجة ، وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما (١٠) يلزمه من العلم فيه .

قال : أجل .

قلت : فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحمدتها وأقاويل تخالف هذا ، فلا يجوز أن أحمدك على خلاف ما حمدتك عليه ، ولا يجوز لك إلا أن تتقل عما أقمت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه .

قال : ذلك الواجب على ، فهل تعلم شيئا أقمت عليه من خلاف هذا ؟

قلت : نعم . حديثا لرسول الله ﷺ تركته بأضعف من حجة من احتججت له في رد المسح على الخفين وغيره .

قال : فاذكر من ذلك شيئا .

قلت له : قلنا : إن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد (١١) فرددتها وما رأيتك

(١) « اتباع » : ليست في ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٢) « كل » : ليست في ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٣) انظر رقم : [ ١٠ ] من هذا الكتاب والتعليق عليه .

(٤) انظر رقم : [ ١١ ] من هذا الكتاب والتعليق عليه .

(٥) في ( ص ) : « عن النبي ﷺ خلافة » . (٦) في ( ص ) : « ولا » .

(٧) في ( ص ) : « على » . (٨) في ( ص ) : « قال : ولأننا » .

(٩) في ( ص ) : « قلت له » . (١٠) في ( ص ) : « فيما » .

(١١) انظر اليمين مع الشاهد في : كتاب الأفضية وما فيه من أحاديث وآثار . أرقام : [ ٢٩٦١ - ٢٩٨٢ ] .

جمعت حجتك على شيء كجمعكها على من قال بها ، وسلكت (١) سبيل من رد خبر المنفرد عن رسول الله ﷺ بتأول القرآن ، ونسبت (٢) من قال بها إلى خلاف (٣) القرآن ، وليس فيها من خلاف القرآن شيء ، ولا في شيء يثبت عن النبي ﷺ وإنما ثبتنا (٤) الشهادة على غيرك بالخطأ فيما وصفت من رد المسح ، / وكل ذي ناب من السباع ، بمثل ما رددت به اليمين مع الشاهد ، بل حجتك فيها أضعف .

ب/٩٥٦  
ص

قال الشافعي : فقال بعض من حضره : قد علمنا أن (٥) لا حجة له فيما احتج به من القرآن ورد اليمين مع الشاهد إلا أن يكون (٦) له حجة على من ترك المسح على الخفين ، وأحل أكل كل ذي ناب من السباع ، وقطع كل من لزمه اسم سرقة ، وعطلَّ الرجم ، إن كان من حدث بها ممن يثبت أهل الحديث (٧) حديثه ، أو حديث مثله بصحة (٨) إسناده واتصاله ، وقال : هو وهم ، ولكنها رويت فيما علمنا من حديث منقطع ، ونحن لا نثبتها .

فقلت له : فقد كانت لك كفاية تصدق بها (٩) وتنصف ، وتكون لك الحجة في ردها لو قلت : إنها (١٠) رويت من حديث منقطع ؛ لانا وإياك وأهل الحديث لا نثبت حديثا منقطعاً بنفسه بحال ، فكيف خبرت (١١) بأنها خلاف القرآن ، فزعمت أنك تردّها إن حكم بها حاكم ، وأنت لا ترد حكم حاكم برأيه (١٢) ، وإن رأيت أنت جوراً ؟

قال الشافعي : فقال : فدع هذا .

فقلت : نعم ، بعد (١٣) علم بأنك أغفلت (١٤) ، أو عمدت أنك تشنع (١٥) على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة ، وهذا طريق غفلة أو ظلم .

قال : فهل تثبت (١٦) عن النبي ﷺ بإسناد متصل ؟ فإنما (١٧) عرفنا فيها حديثاً

- |                               |                                |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) في (ص) : « وسلكت فيها » . | (١) في (ص) : « وليست » .       |
| (٢) في (ص) : « اختلاف » .     | (٢) في (ب) : « ثبت » .         |
| (٣) في (ص) : « أنه » .        | (٣) في (ص) : « إلا أن تكون » . |
| (٤) في (ص) : « العلم » .      | (٤) في (ص) : « لصحة » .        |
| (٥) في (ص) : « فيها » .       | (٥) في (ص) : « بأنها » .       |
| (٦) في (ص) : « كرت » .        | (٦) في (ص) : « دانه » .        |
| (٧) في (ص) : « بعدما » .      | (٧) في (ص) : « غفلت » .        |
| (٨) في (ص) : « تشيع » .       | (٨) في (ص) : « ثبت » .         |
| (٩) في (ص) : « فإنما » .      |                                |

منقطعا (١) ، وحديثا يروى عن سهيل بن أبي صالح متصلا فينكره (٢) سهيل (٣) ، ويرويه رجل ليس بالحافظ ، فيحتمل له مثل هذا .

قلت : ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين ، ولكن عندنا فيها (٤) حديث متصل عن النبي ﷺ . قال : فاذكره .

[٢٦] قلت : أخبرنا عبد الله بن الحارث (٥) ، عن سيف بن سليمان ، عن قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس : أن النبي (٦) قضى باليمين مع الشاهد .

[٢٧] وأخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن ربيعة بن عثمان ، عن معاذ بن عبد الرحمن ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ مثله ؟

قال : ما سمعته قبل ذكرك الآن (٧) .

قلت : أنثبت (٨) نحن وأنت مثله ؟

قال : نعم .

قلت : فلزمك أن ترجع إليه ؟

[٢٨] قال : فأردّها من وجه آخر ، وهو أن النبي ﷺ قال : « البينة على من

(١) ربما يعنى حديث مالك عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد . وقد رواه الشافعى فى كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [ ٢٩٦٧ ] .

(٢) فى ( ص ) : « فشكره » .

(٣) روى عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد .

قال عبد العزيز : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : أخبرنى ربيعة عنى ، وهو ثقة ، أنى حدثته إياه ولا أحظه .

قال عبد العزيز : وكان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ، ونسى بعض حديثه ، وكان سهيل يحدثه عنه ، عن ربيعة عن أبيه .

رواه الشافعى فى كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [ ٢٩٦٥ ] . وخرجناه هناك .

(٤) فى ( ص ) : « فيه » .

(٥) فى ( ص ) : « عبد الله بن الحارث بن عبد الملك » .

(٦) فى ( ص ) : « أن رسول الله ﷺ » . (٧) فى ( ص ) : « هو الآن » .

(٨) فى ( ص ) : « أفثبت » .

[٢٦] رواه الإمام الشافعى فى كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [ ٢٩٦١ ] . وخرجناه هناك .

[٢٧] رواه الإمام الشافعى فى كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [ ٢٩٦٢ ] .

[٢٨] ذكره الإمام الشافعى فى أول كتاب الأفضية . رقم : [ ٢٩١١ ] . وخرجناه هناك .

ادعى (١) واليمين على المدعى عليه .

وقد كتبت هذا فى الأحاديث الجمل والمفسرة (٢) ، وكلمته فيه بما علم من حضر بأنه (٣) لم يحتج فيه بشيء ، وقد وصفت (٤) فى كتابى هذا المواضع (٥) التى غلط فيها بعض من عجل بالكلام فى العلم قبل خبرته ، وأسأل الله التوفيق .

والحديث عن رسول الله ﷺ كلام عربى ما كان منه عام المخرج عن رسول الله ﷺ ، كما وصفت فى القران يخرج عاما وهو يراد به العام ، ويخرج عاما وهو يراد به الخاص .

والحديث عن رسول الله ﷺ على عمومه وظهوره ، حتى تأتى دلالة عن النبى ﷺ بأنه أراد به خاصا دون عام ، ويكون الحديث العام المخرج محتملا معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه (٦) ، أو من حمل الحديث سماعا عن (٧) النبى ﷺ بمعنى يدل على أن رسول الله ﷺ أراد به خاصا دون عام .

ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله ﷺ خاصا بغير دلالة ممن لم يحمله ويسمعه ؛ لأنه يمكن فيهم (٨) جملة ألا يكونوا علموه ، ولا بقول خاصة ؛ لأنه يمكن فيهم (٩) جهله ، ولا يمكن فيمن علمه وسمعه ، ولا فى العامة جهل ما سمع وجاء عن رسول الله ﷺ ، وكذلك لا يحتمل الحديث زيادة ليست فيه دلالة بها عليه .

/ وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا استعمالا معا ، ولم يعطل واحد منهما الآخر (١٠) ، كما وصفت فى أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا ، وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية .

وفى الحديث ناسخ ومنسوخ ، كما وصفت فى القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام ، فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام ، كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ، ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ

(١) فى (ص) : « البينة على المدعى » .

(٢) فى (ص) : « المفسر » .

(٣) فى (ص) : « بما علم ومن حضر أنه » .

(٤) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله : وقد وصفت » .

(٥) فى (ص) : « هذا من المواضع » .

(٦) فى (ص) : « قال الشافعى رحمة الله عليه ويقول عوام أهل العلم فيه » .

(٧) فى (ص) : « من » .

(٨ - ٩) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٠) فى (ص) : « للآخر » .

إلا (١) بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت (٢) يدل على أن أحدهما بعد الآخر ، فيعلم أن الآخر هو الناسخ ، أو بقول (٣) من سمع الحديث ، أو العامة كما وصفت ، أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ وقد (٤) كتبه في كتابي .

قال الشافعي : وما نسب وما ينسب (٥) إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ .

ومنها : ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود ، وكلاهما مباح .

ومنها : ما يختلف، ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله ، أو أشبه (٦) بمعنى سنن النبي ﷺ ، مما سوى الحديثين المختلفين ، أو أشبه بالقياس ، فأى الأحاديث المختلفة كان هذا (٧) فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه .

ومنها : ما عدّه بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه (٨) اختلف ، أو لم يختلف الفعل فيه (٩) إلا باختلاف حكمه ، أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح ، فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به .

ومنها : ما جاء جملة وآخر مفسرا .

وإذا جعلت الجملة على أنها عامة رويت (١٠) تخالف المفسر ، وليس هذا باختلاف، إنما هذا مما وصفت (١١) من سعة لسان العرب ، وأنها تنطق بالشئ منه عاما تريد به الخاص ، وهذان يستعملان معاً ، وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه - إن شاء الله .

وجماع هذا ألا يقبل (١٢) إلا حديث ثابت، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً ، أو مرغوباً عن حمله - كان كما لم يأت ؛ لأنه ليس بثابت .

(١) «إلا» : ليست في (ص) ، وأثبتها من (ب) .

(٢) في (ص) : «عن رسول الله ﷺ أو بوقت» .

(٣) في (ص) : «يقول» . (٤) في (ص) : «قد» بدون حرف العطف .

(٥) «وما ينسب» : ليس في (ص) ، وأثبتاه من (ب) .

(٦) في (ص) : «أو سنة» . (٧) في (ص) : «هكذا» .

(٨-٩) ما بين الرقعين ليس في (ص) ، وأثبتاه من (ب) .

(١٠) في (ب) : «عليه رويت» .

(١١) في (ص) : «بما وصفته» . (١٢) في (ص) : «أنه لا يقبل» .